

المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقييم الاداء المالي
دراسة تطبيقية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي الدخل والمركز المالي لعينة من
الشركات الصناعية العراقية

ا لباحثة دعاء كريم كاظم*

ا.م.د محمد وفي عباس الشمري

المستخلص :-

يهدف البحث بشكل إيساس إلى تقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية الصناعية من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية ومقارنته مع تحليل قائمتي الدخل والمركز المالي ، وقد طُبّق الجانب العملي للبحث على عينة مختارة من الوحدات الاقتصادية الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة من (2010 - 2015)، تم التوصل إلى نتائج أهمها

عديد من النتائج أهمها ان قيم المؤشرات المالية المستخرجة من تحليل قائمة التدفقات النقدية مختلفة كثيرا عن قيم المؤشرات المالية المشتقة والمناظرة لها من تحليل قائمتي الدخل و المركز المالي ويعزى ذلك إلى ان قائمة التدفقات النقدية تُعد وفق الاساس النقدي على العكس من قائمتي الدخل والمركز المالي فتُعد على الاساس الاستحقاق .

Abstract: -

The main objective of the research is to evaluate the financial performance of the industrial economic units by analyzing the cash flow statement and comparing it with the analysis of the income lists and the financial position ,The practical aspect of the study was applied to a selected sample of the industrial economic units listed in the Iraqi Stock Exchange for the period (2010–2015) , The results of the study are many of the most important results that the values of financial indicators extracted from the analysis of the cash flow statement are very different from the values of derivative financial indicators corresponding to the analysis of income and financial position, This is due to the fact that the cash flow statement is prepared according to the cash basis, as opposed to the income and financial position, which is based on the accrual basis.

المقدمة

تستخدم الوحدات الاقتصادية التحليل المالي لغرض القيام بتقويم الاداء المالي للوحدة ، وصحة التحليل المالي يعتمد على دقة وسلامة القوائم المالية المختلفة وخصوصاً قائمتي الدخل والمركز المالي ، وهناك اساليب متعددة

* بحث مستل من رسالة ماجستير

للتحليل المالي منها التحليل المقارن والتحليل باستخدام النسب المالية ، وبغض النظر عن اسلوب التحليل المعتمد ، فإن التحليل الذي يعتمد على قائمتي الدخل والمركز المالي يعطي نتائج غير سليمة ، والسبب يعود إلى عيوب تعاني منها قائمتي الدخل والمركز المالي .وبالمقارنة مع قائمة التدفقات النقدية وهي احدى القوائم المالية المهمة التي يمكن الاستناد اليها للقيام بالتحليل المالي بوصفها القائمة الوحيدة التي تستند على الاساس النقدي ، وتفصح قائمة التدفقات النقدية عن السيولة الحقيقية للوحدة الاقتصادية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية لقياس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها من المصادر الخاصة واذما كانت الوحدة الاقتصادية تحتاج إلى تمويل خارجي ، وبالتالي فان التحليل المالي المعتمد على قائمة التدفقات النقدية يعطي الوقت الكافي للوحدة الاقتصادية لدراسة البدائل التمويلية المتاحة بدلاً من الاتجاه إلى المصادر التمويلية ذات التكلفة العالية .

المبحث الاول / منهجية البحث وابحاث السابقة

اولاً / مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث حول عدم وجود اهتمام كافي الكثير من الادارات بتحليل قائمة التدفقات النقدية للحصول على مؤشرات مالية تمكنها من أداء وظائفها بصورة سليمة ، فضلاً عن عدم الألمام الكافي للادارة بالمعلومات المحاسبية ومخرجات النظام المحاسبي مما سيولد ضبابية في الرؤيا وبالتالي عدم الاستفادة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية على وجه الخصوص التي يمكن أن تساعد في ترشيد الكثير من القرارات الادارية .

ثانياً / هدف البحث :-

الهدف من البحث تقويم الاداء المالي للوحدة الاقتصادية من خلال تحليل قائمة التدفق النقدي من جهة ومقارنته مع تحليل قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة أخرى .

ثالثاً / فرضية البحث :-

يستند هذا البحث إلى فرضيتين أساسيتين مفادهما :

1- إن تحليل قائمة التدفق النقدي من جهة ومقارنته مع تحليل قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة اخرى سيؤدي إلى القضاء على الضبابية في الرؤيا واعطائه صورة أكثر وضوحاً ومن ثم توفير معلومات ملائمة تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقويم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية .

2- ان الاختلاف في طبيعة المعلومات المجهزة وفق قائمتي الدخل والمركز المالي والمجهزة وفق قائمة التدفقات النقدية تؤدي إلى تفاوت بين نتائج التحليل المالي وفق قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة و قائمة التدفقات النقدية من جهة اخرى.

رابعاً / أهمية البحث:-

يرى كلا من المستثمرين والمحللين الماليين أن المعايير المحاسبية التي تحكم طرق المحاسبة بأستخدام أساس الأستحقاق تنتج معلومات مالية تبعد كل البعد عن حقيقة الموقف النقدي للوحدة الاقتصادية ، كما يربيع بعضهم الآخر ان قياس التغيرات في المركز المالي من خلال تحليل رأس العامل لايعكس درجة السيولة النقدية ومقدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة الظروف الاقتصادية.

أما قائمة التدفقات النقدية فهي توفر معلومات عن الهيكل المالي وعن أصول وخصوم وحقوق الملكية للوحدة الاقتصادية . كما أنها تعزز من المقدرة على مقارنة تقارير الاداء التشغيلي للوحدات الاقتصادية من خلال استبعاد اثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والاحداث التي تؤدي إلى نتائج مختلفة كما توفر هذه القائمة معلومات عن الانشطة التشغيلية فهي تعكس مقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية مستقبلية داخلية تستخدم لسداد الألتزامات وتغطية الانشطة التشغيلية كافة ،كما تزود هذه القائمة معلومات مهمة عن الانشطة الاستثمارية وهي بذلك تعكس سياسة اداء الوحدة الاقتصادية ، سواء كانت توسعية ام انكماشية ، كما توضح هذه القائمة سياسة الوحدة الاقتصادية في تمويل أنشطتها من حيث أعتماها على مصادر داخلية او مصادر خارجية من الاقتراض ونتيجة لهذه الاهمية فقد أختارت الباحثة قائمة التدفقات النقدية وتحليلها لغرض تقويم الاداء المالي للوحدة الاقتصادية .

خامساً / طرق جمع البيانات :-

الجانب النظري للبحث عُجج بالأعتما على المنهج الوصفي وذلك من خلال الأستعانة بمصادر علمية (عربية وأجنبية) المتمثلة في الكتب والدراسات والدوريات فضلاً عن شبكة الأنترنيت للحصول على البيانات الضرورية للبحث .أما الجانب العملي فكانت معالجته بالأعتما على الدراسة التحليلية للبيانات المالية المنشورة للشركات عينة البحث .

سادساً / حدود البحث :-

تتمثل حدود البحث فيما يأتي :-

- 1 - الحدود المكانية للبحث / المحدد المكاني للبحث تمثل في سوق العراق للأوراق المالية إذ أُختير عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- 2 - الحدود الزمانية للبحث / المحدد الزمني للبحث تمثل بست سنوات تمتد من سنة 2010م - 2015 م .

سابعاً / ابحاث سابقة

1- دراسة شبيطة وأبو نصار ، 2005

عنوان الدراسة " الربح المحاسبي والتدفقات النقدية كمقياس لأداء المنشأة " . الهدف من البحث هو مقارنة أساس الأستحقاق والأساس النقدي من خلال نموذج يمثل أساس الأستحقاق ونموذجين يمثلان الأساس النقدي ، وأختير البحث تأثير تطبيق أساس الأستحقاق على قدرة الربح المحاسبي في التعبير عن أداء المنشأة ، وأستخدم البحث عينة ممثلة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لقطاعي الصناعة والخدمات

للمدة 1989 - 2001. وإعتمد على نظرية كفاءة السوق وأعتبر البحث أن مقياس أساس الاستحقاق النقدي تتنافس على قدم المساواة لتمثيل أداء المنشأة ، وتوصل البحث إلى ان نموذج الربح المحاسبي المتمثل بالأساس الاستحقاق كان أفضل أداء من نموذجي الاساس النقدي اللذين أستخدمنا التدفقات النقدية التشغيلية وصافي التدفقات النقدية وذلك من خلال العلاقة مع عائد السهم المعدل ، وكذلك بينت الدراسة أن المستحقات المحاسبية الكلية تحسن من أداء الربح المحاسبي في الكشف عن وضع المنشأة المالي .

2- دراسة الهباش، 2006

عنوان الدراسة " استخدام مقياس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية " . الهدف من هذا البحث هو اختبار العلاقة بين مقياس التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية ، وتحديد أكثر تلك المقياس قدرة وأفضلها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وتمثلت مشكلة البحث في اختبار قدرة كل من المقياس التدفق النقدي والعائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصارف الفلسطينية وماهي العلاقة بين هذه المقياس وتوصل إلى عدد من النتائج أهمها أن العلاقة بين مقياس العوائد المحاسبية ومقياس التدفقات النقدية التقليدية علاقة قوية ومعنوية أحصائياً ، بينما العلاقة بين مقياس العوائد المحاسبية ومقياس التدفقات النقدية البديلة علاقة ضعيفة بشكل عام ، أما عند قياس القدرة التنبؤية لمتغيرات الدراسة قد تبين أن التدفقات النقدية البديلة هي الاقوى بشكل عام على التنبؤ من التدفقات النقدية التقليدية .

3- دراسة Helen and kowk ، 2002

عنوان الدراس " The effect of cash flow statement on lender 's decisions".
 اثر كشف التدفقات النقدية على قرارات المقرضين، وكان الهدف من البحث هو معرفة مدى استخدام مدراء الائتمان المصرفي للمعلومات والتقارير المالية وعلى وجه الخصوص معلومات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ العديد من قرارات الائتمان . وكذلك معرفة الفائدة من استخدام المعلومات المتولدة من كشف التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الائتمان ، وأي القرارات ستتأثر باستخدام المعلومات المقدمة بطريقتين مختلفتين في عرض قائمة التدفقات النقدية ، وأستند البحث إلى فرضية أساسية مفادها " أن مدراء الائتمان في المصارف يتجاهلون المعلومات الإضافية التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية ، أما اهم النتائج التي توصل اليها البحث فهي ان المعلومات المالية الاكثر استخداماً يُحصل عليها من القوائم المالية بعد أستبعاد قائمة التدفقات النقدية ، إذ تشير النتائج إلى ان مدراء الائتمان لا يستخدمون المعلومات الناتجة من قائمة التدفقات النقدية وإنما يعتمدون على المعلومات المحاسبية الناتجة من القوائم المالية المبنية على اساس الاستحقاق

4- دراسة Alan and Jonathan ، 2013

عنوان الدراسة
 The usefulness of direct cash flow statement under " IFRS" .

الفائدة من قائمة التدفقات النقدية المباشرة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، وكان الهدف من البحث و دراسة جدوى الإبلاغ عن قائمة التدفقات النقدية المباشرة وفق معايير الإبلاغ المالي في أستراليا ، وأختيرت أستراليا لأنها واحدة من البلدان القليلة التي تلتزم بأعداد قائمة التدفقات النقدية المباشرة وانها تحظر من التنبؤ المبكر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. نتائج هذا البحث تعرض نسبة المبادئ الاسترالية المقبولة قبولاً عاماً إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية ، فأن قائمة التدفقات النقدية المباشرة هي أكثر قيمة وملائمة بعد اعتماد معايير الإبلاغ

المالي الدولية ، بالإضافة إلى ذلك فإن النتائج تثبت إن قائمة التدفقات النقدية توفر إلى المحللين الماليين معلومات مفيدة بخصوص التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وهذه المعلومات هي أكثر فائدة إذا كانت قائمة التدفقات النقدية معدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) مقارنة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً الاسترالية . وأن النتائج تعد دعماً قوياً لأقتراح مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبية المالية (FASB) التي تقترح استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة التي تكون منسجمة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية لتحسين مجموعة من المعلومات للمستثمرين .

المبحث الثاني / قائمة التدفقات النقدية وعلاقتها بقائمتي الدخل والمركز المالي:-

أولاً / مفهوم قائمة التدفقات النقدية :

عرفت قائمة التدفقات النقدية هي ملخص للأنشطة النقدية المهمة وتملئ الفراغ الناشئ في عرض قائمة الدخل والميزانية العمومية (Norton and porter , 2007 :575) ، كما عرفها البعض على انها قائمة التدفقات النقدية على أنها تحليل تفصيلي للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للوحدة الاقتصادية في تلك المدة بين قائمة المركز المالي لسنتين (Hodge , 2008 :507).

وهكذا يمكن للباحثة أن تعرف قائمة التدفق النقدي " بأنها قائمة ضرورية مكملة وليس بديلة عن قائمتي الدخل والمركز المالي المعدة على أساس الاستحقاق ، إذ أن قائمة التدفقات النقدية تفصح عن معلومات غير متوفرة في القائمتين (المركز المالي والدخل) وتمتاز معلوماتها بالموثوقية وذات فائدة، وكما وتعد من أدوات التحليل المهمة لما تقدمه من مؤشرات يمكن من خلالها تقييم أداء الشركة الحالي والتنبؤ بالفشل في وقت مبكر .

ثانياً/ أهداف قائمة التدفقات النقدية :-

يمكن أيجاز أهداف قائمة التدفقات بالآتي :-

- 1- توفير معلومات تفصيلية عن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة للمنشأة خلال المدة المحاسبية . (Porter and Norton ، 2007 :576)
- 2 - أيجاد مقاييس لتقييم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية لغرض فهم طبيعة أسباب التغير فيها . (العطوط والظاهر ، 2010 : 58) .
- 3 - تساهم في تحسين قابلية المقارنة بين تقارير الأداء للوحدات الاقتصادية لأنها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات المالية لأنها تركز على الأساس النقدي وليس أساس الاستحقاق (حميدات و خداس ، 2013 : 96) .
- 4 - توفر أساساً موثوق به يمكن الاعتماد عليه أكثر من بقية القوائم المالية بسبب صعوبة التلاعب بهذه القائمة قياساً إلى بقية القوائم (درغام ، 2008 : 66) .
- 5 - تقدم معلومات مهمة على أساس نقدي التي تكمل معلومات قائمتي الدخل والمركز المالي ، فهي تقدم صورة كاملة عن الوضع المالي للمنشأة وعملياتها التشغيلية (Arbrecht ,et.al.,2015 :615) .

ونلاحظ أن سبب أعداد قائمة التدفقات النقدية هو أنها تقدم معلومات تعد كالكنز للمستثمرين والمقرضين والوحدة الاقتصادية نفسها إذا ما أحسن استخدامها وتحليلها مع بقية القوائم المالية بشكل مترابط بصورة يمكن من خلالها استخلاص مؤشرات مالية لتقييم الوضع المالي والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وهل هي قادرة على التسديد لمساهميتها ودائيتها من مقسوم والتزامات وهل هي بحاجة إلى تمويل خارجي .

ثالثاً / أهمية أعداد قائمة التدفقات النقدية :-

تأتي أهمية أعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال ما تقدمه تلك القائمة من معلومات ذات فائدة وموثوق بها ويمكن تلخيص أهميتها بالآتي :- (الساعدي والشاوي ، 2013 : 91)

1 - تساعد الإدارة والمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين الآخرين في الحكم على مقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الأموال المستقبلية وتساعد على التخطيط المالي والرقابة على العمليات المالية وتعطي مؤشر على العلاقة بين الربحية والقدرة على توليد الأموال الذي يعني نوعية الأرباح المتحققة .

2 - تساعد قائمة التدفقات النقدية مع الميزانية العامة في تزويد معلومات عن السيولة والاستمرارية ، فعلى الرغم من استخدام معلومات الميزانية العامة لهذا الغرض إلا أنها غير كاملة لهذا الغرض وذلك لأنها تعد لتصوير وضع الوحدة الاقتصادية المالي في نقطة زمنية معينة .

3 - تستخدم معلومات التدفقات النقدية التاريخية كمؤشر لمبالغ وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية ، وهي مفيدة في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية (أبو تمام، 2013 : 30) .

4 - تزود قائمة التدفق النقدي معلومات مفيدة عن الأنشطة الاستثمارية فهي تعكس سياسة أداء الوحدة الاقتصادية سواء أكانت توسعية أم انكماشية ، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصول المنتجة فإن ذلك يعد مؤشراً جيداً على سياسة توسعية ونمو متزايد في الأنشطة الاستثمارية (الهباش ، 2006 : 22) .

وتتبع أهمية قائمة التدفقات النقدية من المعلومات الضرورية والمعدة على الأساس النقدي التي تفصح عنها هذه القائمة ، وتعد هذه معلومات مكملة ومتربطة مع معلومات القوائم المالية الأخرى وليست بديلاً عنها، فهي تمكن مستخدمي القوائم المالية من الحصول على معلومات يمكن من خلالها تقييم التغيرات التي تطرأ على صافي أصول الوحدة الاقتصادية والهيكل المالي وتوفير النقدية اللازمة للسداد وقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقدية من الأنشطة المختلفة واختبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية .

رابعاً / التصنيفات الأساسية لقائمة التدفقات النقدية :-

تُصنّف قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة أساسية كما ورد في القاعدة المحاسبية العراقية رقم (7) وأكده المعيار المحاسبي الدولي السابع وهي أنشطة تشغيلية ، استثمارية ، تمويلية . أما الأنشطة الثلاثة فهي كالآتي :-

1 - **الأنشطة التشغيلية** : وهي الأنشطة المهمة باكتساب وبيع المنتجات والخدمات مثل شراء المواد الأولية للمصنع ، إما البائع بالتجزئة فإن شراء المخزون من الموزع يعتبر من الأنشطة التشغيلية ، وفي شركات العقار

فأن دفع العمولة إلى موظف المبيعات تصنف ضمن الأنشطة التشغيلية، كل هذه الأنواع الثلاثة من الأنشطة سواء أكانت بيع أو إنتاج أو تقديم خدمات أو المبيعات هي أنشطة تشغيلية مهمة (Norton، 2007 :577 (porter and)، وتنقسم الأنشطة التشغيلية إلى ما يأتي: - (درويش، 2010:351)

أ- التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية وتشمل :-

- المقبوضات النقدية من مبيعات السلع أو تقديم الخدمات .
- المتحصلات من الفوائد الدائنة للقروض الممنوحة للغير .
- حصص أرباح الأسهم المقبوضة أو كوبونات الأدوات المالية .
- مقبوضات نقدية تشغيلية أخرى .

ب- التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية وتشمل الآتي :-

- المدفوعات إلى الموردين مقابل الحصول على المخزون السلعي .
- المدفوعات للعاملين عن خدماتهم (الرواتب والمكافآت المسددة).
- المدفوعات للحكومة (الضرائب والرسوم المسددة).
- المدفوعات للمقرضين (الفوائد المدينة المسددة).
- المدفوعات النقدية التشغيلية الأخرى .

2 - الأنشطة الاستثمارية :- وهي العمليات والأحداث التي تشمل شراء وبيع السندات المالية (وتتضمن مكافئ النقد ، عقارات ، مبانى ، معدات) فضلاً عن الموجودات الأخرى التي ليست مملوكة عموماً لغرض إعادة بيع وتجميع وتقديم القروض يمكن تصنيفها كأنشطة استثمارية (618 : Albrecht ,et.al., 2008)، وتتمثل التدفقات النقدية الاستثمارية الداخلة والخارجة بالآتي :- (قياسه ، 2006 : 165)

أ- لتدفقات النقدية الداخلة وتشمل الآتي :

- بيع موجودات ثابتة (أملاك ، معمل ، تجهيزات) .
- بيع القروض أو الأوراق المالية (من غير أشباه النقد).
- القروض المحصلة من الغير .

ب- أما التدفقات النقدية الخارجة وتشمل الآتي :-

- شراء موجودات ثابتة .
- شراء قروض أو أوراق مالية (من غير أشباه النقد)
- القروض الممنوحة إلى الغير .

3 - الأنشطة التمويلية :- وهي الآن الأنشطة التي تشمل بنود الالتزامات وحقوق الملكية التي تشمل الحصول على رأس المال من المالكين وتقديم لهم العائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات ، أضف إلى ذلك اقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقترضة (Kieso,et.al., 2013 :229) .

و تتمثل الأنشطة التمويلية بالآتي : (الدينوري، 2008 : 87)

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى.
- المدفوعات النقدية للملاك للاقتناء واسترداد أسهم المؤسسة .

- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة الأجل.
- السداد النقدي للمبالغ المقترضة.
- لمدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم والمتعلق بعقود التأجير التمويلي .
- سداد توزيعات الأرباح.

خامساً / طرائق عرض قائمة التدفقات النقدية :-

هناك طريقتان لعرض قائمة التدفقات النقدية هما :-

1- الطريقة المباشرة .

2 - الطريقة غير المباشرة.

أن الاختلاف بين الطريقتين يظهر من خلال نتائج قياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ،أما التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية فلا يوجد أختلاف في طرق أعدادها وفق الطريقتين فإذا استخدمنا الطريقة المباشرة أو غير المباشرة سنتوصل إلى نتيجة واحدة مع اختلاف في مستوى الإفصاح عن البنود التي تشكل الرقم النهائي .

1 - الطريقة المباشرة :

وفق هذه الطريقة يكون الإفصاح عن البنود الرئيسة لأجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية خلال المدة ،ويشجع المعيار المحاسبي الدولي السابع الوحدات الاقتصادية على تقديم التقارير عن التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة ،إذ أنها توفر معلومات مفيدة في تقرير التدفقات النقدية المستقبلية ، وان هذه المعلومات لا تتوفر عند استخدام الطريقة غير المباشرة ، إلا أن المعيار أشار إلى أن استخدام الطريقة غير المباشرة يُعد أسلوباً مقبولاً .(حميدات و خدّاش ، 2013 ، 99) .

وتتمتع الطريقة المباشرة بمزايا منها :- (دحوح ،2008:15)

- أ- توفر معلومات عن المصادر الفعلية للتدفقات النقدية وكيفية استخدامها خلال مدة زمنية معينة .
- ب- تساعد في تقدير قيمة التدفقات النقدية من خلال تقديم معلومات مباشرة ومفيدة ضمن مدة زمنية معينة .
- ت- تعد الأرقام المستخرجة بموجبها موضوعية ، الأمر الذي يجعلها قابلة للتدقيق بسهولة .

2 - الطريقة غير المباشرة :

عند استخدام هذه الطريقة فإن التدفقات النقدية من عمليات التشغيل تجهز عن طريق البدء بأرباح وخسائر الشركة ومن ثم تعديل هذا الرقم بالبنود التالية (نور وإبراهيم ،2011 : 87) :

- أ- البنود التي لا تتطلب إنفاق أو استخدام للنقد / ومن الأمثلة على هذه البنود مصاريف الأستهلاك ، مصاريف الأطفال ، المخصصات ، إرباح الشركات التابعة غير الموزعة وحصاة الأقلية من صافي إرباح الشركة التابعة .
- ب- التغير خلال المدة في أرصدة المخزون ، الذمم المدينة ، المصاريف المدفوعة مقدماً ، الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة .
- ت- البنود الأخرى التي أثرت على نتيجة الاعمال ونشأت في نشاطات أستثمار أو تمويل ، ومثال على هذه البنود إرباح او خسائر بيع موجودات الثابتة .

سادساً / قائمة المركز المالي وقائمة الدخل:-

عرفت قائمة الدخل على أنها إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الايرادية خلال مدة محاسبية معينة، أي هي تقرير إيرادات ونفقات الوحدة الاقتصادية المراد احتساب صافي دخلها أو خسارتها خلال مدة معينة، أما قائمة المركز المالي فهي القائمة التي تضم في أحد جوانبها مصادر التمويل وفي الجانب الثاني استخدامات هذه المصادر ويسمى الجانب الاول بالخصوم والثاني بالاصول (الحيايى، 2007: 41-61).

وترى الباحثة أن القوائم المالية هي تقارير مالية سنوية تقدمها الوحدة الاقتصادية للجهات المستفيدة كجزء من متطلبات الإفصاح لغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات، إذ تقيس هذه القوائم نتائج الاعمال خلال مدة زمنية معينة (وهذا ما تظهره قائمة الدخل) كما تقيس الوضع المالي في نهاية تلك المدة (وهذا ما تظهره قائمة المركز المالي).

سابعاً / علاقة قائمتي المركز المالي والدخل بقائمة التدفقات النقدية :-

ان قائمتي الدخل والمركز المالي مع قائمة التدفقات النقدية تُعد الحد الأدنى لمخرجات النظام المحاسبي المالي لأي وحدة اقتصادية، لأن هذه القوائم وماتحتويه من معلومات تشكل مرآة تعكس الظواهر الاقتصادية الناتجة عن نشاط الوحدة الاقتصادية على مدار المدة المالية لتعطي صورة واضحة عن أدائها وبشكل يمكن معه تشخيص نقاط القوة والضعف فيها، فاذا أعتمدنا قائمة الدخل أداة لقياس نتجية أعمال الوحدة الاقتصادية خلال المدة المالية، وقائمة المركز المالي أداة لقياس المركز المالي للوحدة في نهاية تلك المدة، فأن قائمة التدفقات النقدية هي بمثابة الاداة المناسبة لقياس مركزها النقدي، لكن لايمكن لأي من هذه القوائم لوحدها ان تلبى تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، لذا فمن الاهمية الربط بين هذه المعلومات الوارده في قائمة معينة مع المعلومات الوارده في القائمة الأخرى، لذلك نجد أغلب مؤشرات التحليل المالي التي تستخدم بصورة لاتعتمد على الربط بين مفردات القائمة الواحدة بل تمتد ايضاً على الربط بين المعلومات الوارده بأكثر من قائمة واحدة (محمد، 2013: 116) ،

إذ أن قائمة التدفقات النقدية تربط بين قائمة المركز المالي في بداية المدة بقائمة المركز المالي في نهاية المدة وبعد الآخذ بأداء (نتائج الأعمال) خلال المدة من خلال قائمة الدخل، إذ أن صافي الزيادة (النقص) في النقدية والأوراق المالية في المركز المالي في بداية السنة وفي نهايتها (Gitman , 2006 :105)، ويمكن

توضيح صور بعض التكامل القائم بين القوائم المالية بين القوائم المالية الرئيسية وهي كالاتي : (ابو تمام ، 2012 : 47)

- أ- أن هذه المعلومات تكون ذات مضمون أشمل اذا ماتم ربطها بمعلومات قائمة المركز المالي للتوصل إلى مؤشرات تقييم الاداء وتحديد القدرة الأيرادية للوحدة.
- ب- أن قائمة المركز المالي تحتوي معلومات عن الهيكل التمويلي للوحدة ومن ثم يمكن استخدامها لتقييم مدى السيولة والمرونة التمويلية، إلا أن القائمة لاتعطينا صورة كاملة عن هذه الاوضاع الا اذا استخدمت مع قائمة التدفقات النقدية .
- ت- أن قائمة التدفقات النقدية تعطي معلومات عن التدفقات النقدية الحالية (التأريخية)،الأأن هذه المعلومات تعد محدوده الفائده في مجال التنبؤ ،ذلك لأن التدفقات النقدية الداخلة خلال المدة الحالية تتأثر بنشاط المدد الزمنية السابقة ، بالإضافة إلى التدفقات النقدية الخارجة خلال المدة الحالية لها تأثير على التدفقات النقدية الخاصة بالمدد الزمنية المقبلة ، وعلية فإنه لأغراض التنبؤ يلزم إستخدام المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية وتحليلها في ضوء دراسة المعلومات التي توفرها قائمة الدخل .

ثامناً / المؤشرات يمكن اشتقاقها بالاعتماد على مقارنة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي منها :

1- المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل قائمتي المركز المالي والدخل:-

أ- مؤشر السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / المطلوبات المتداولة

ويقيس هذا المؤشر قدرة الوحدة الاقتصادية على اداء الخصوم قصيرة الاجل وتعبير عن قابلية الوحدة الاقتصادية عن تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للايفاء بخصومها المستحقة الاداء خلال المدة المالية . (النعيمي وآخرون ، 2006 : 103)

ب- مؤشر العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول

يقيس هذا المؤشر إلى مدى استخدام الاصول في تحقيق الارباح حيث ان ارتفاع هذا المؤشر يعني ان الوحدة الاقتصادية تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة مما يعني انه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر . (الحناوي ، مصطفى ، 2008 : 70)

ت- مؤشر المديونية = الديون الكلية / حقوق الملكية

تهتم هذه النسبة بالمقارنة بين الاموال المقدمة المقرضين لأجل الطويل وبين الاموال المقدمة المالكين (النعيمي ، 2007 : 104).

ث- مؤشر الإرباح الموزعة = الإرباح المعدة للتوزيع على الأسهم العادية / صافي الربح بعد الضريبة

ويبين هذا المؤشر قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد توزيعات الارباح من صافي ارباح الوحدة الاقتصادية (الشيخ ، 2008 : 50).

2 - المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية :-

أ- مؤشر النقد من العمليات التشغيلية (السيولة) = صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية / المطلوبات المتداولة

ويبين هذا المؤشر قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الالتزامات قصيرة الاجل وكلما زاد هذا المعدل قل احتمال تعرض الوحدة لمشاكل السيولة (حسن، 2008، 12).

ب- مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة الدينار المستثمر في الاصول عن توليد تدفقات نقدية تشغيلية (حداد، 2009: 82)

ت- مؤشر دفع الديون = إجمالي الديون / صافي التدفق النقدي التشغيلي

هذا المؤشر يبين قدرة الوحدة على سداد الالتزامات من صافي التدفقات النقدية دون الحاجة إلى تصفية أو بيع الاصول المستخدمة ، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلف احتمال تعرض الوحدة لصعوبة الوفاء في التزاماتها عند الاستحقاق. (درغام، 2008 : 57)

ث- مؤشر التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية على المساهمين / صافي التدفق النقدي التشغيلي

هذا المؤشر يربط تدفقات النشاط التشغيلي وتوزيعات الارباح مما يمكنهم من الاطمئنان على قدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية توزيعات الارباح، والمؤشر العالي لهذه النسبة يطمئن المستثمرين والمساهمين على السياسة المتبعة الادارة في مجال توزيع الارباح (الدينوري، 2008 : 104) .

المبحث الثالث / الجانب العملي للبحث

اولاً / نبذة مختصرة عن سوق العراق للأوراق المالية

ظهر سوق العراق للأوراق المالية في مطلع التسعينات من القرن الماضي ، عندما شرع القانون رقم (24) لسنة 1991 ، وسمي في ذلك الوقت ب(سوق بغداد للأوراق المالية) ، وكان ظهور السوق بسبب التحولات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد العراقي منذ منتصف الثمانينات وبداية التسعينات ، في هذه المدة أنشئت العديد من الشركات المساهمة المختلطة والخاصة فضلاً عن الشركات القائمة آنذاك ، وبسبب الحاجة الملحة لتداول أسهم تلك الشركات في سوق مال منتظم ، جاء إنشاء السوق الصادر عن الحكومة العراقية ودوائرها وعن القطاع الاشتراكي المضمونة وزارة المالية وأية أوراق مالية عراقية وغير عراقية يتقرر التداول بها وقد أفتتح السوق وبدأ عملة رسمياً في 23/3/1992 (شومان والموسوي ، 2015 : 243) .

ولمواكبة الأوضاع الجديدة في العراق في عام 2003 ، تركز الاهتمام على دور القطاع الخاص وإلغاء القيود الاقتصادية ، والانفتاح على العالم الخارجي ، ألغى سوق بغداد للأوراق المالية وتأسيس (سوق العراق للأوراق المالية) باسم هيئة الأوراق المالية العراقية على غرار الهيئة الأمريكية للأوراق وفق قانون رقم (74)

لسنة 2004 ، وفق هذا التوجه أنشئت مؤسستين هما سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية العراقية التي أصبحت منذ عام 2005 هيئة مستقلة وأصبحت البورصة الوحيدة في العراق ، عندما أفتتح السوق عام 2004 كانت هناك 15 شركة فقط في السوق ، أما الآن أدرج أكثر من 100 شركة في عام 2005 ، وكان تداول الأسهم في الجلسة الواحدة ما يقارب الخمسة ملايين دينار ، وتشمل الأسهم الكبيرة (مصرف بغداد ، شركة بغداد للمشروبات الغازية ، العراقية للسجاد والمفروشات) (محمد واحد ، 2014 : 315) .

أن سوق العراق للأوراق المالية هو سوق اقتصادي مالي وأداري غير مرتبط بجهة يدار مجلس مكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري يسمى مجلس المحافظين ، وان من أهداف السوق هي المحافظة على المعايير المعترف بها للشركات بطريقة تتناسب مع أهداف المستثمرين وتعزيز ثقتهم في السوق ، ولمساعد في زيادة رأس المال الشركات المدرجة ، وتنظيم التعامل للأعضاء في الخدمات التي تخص السنوات والمعاملات الإجرائية وتحديد الالتزامات للجهات المعنية ، جمع وتحليل ونشر إحصائيات وأي معلومات ضرورية بالإضافة إلى دعم الاتصالات مع أسواق الأوراق المالية العربية والعالمية والمفيدة في تنمية أسواق الأوراق المالية (شندي ، 2013 : 163) .

ومن أهم انجازات سوق العراق للأوراق المالية هو قيام السوق بإصدار جريدة أسبوعية سميت (سوق المال) ، علاوة على ذلك إصدار النشرات اليومية والتقارير الشهرية والسنوية وذلك لغرض الشفافية والإفصاح عن المعلومات ولتغطية نشاط السوق ، فضلاً عن بناء موقعين للمعلومات والبيانات على شبكة الانترنت باللغتين العربية والانكليزية على موقع الاتحاد الأوروبي والآسيوي للبورصات (Feas) وهي (WWW.isx-iq) و (WWW.feas.ireaq.se) ، فضلاً عن نجاح السوق بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والآسيوي للبورصات والذي يضم (30) بورصة أوروبية وعربية وذلك عام 2005 ، وفي عام 2008 اختيرت البورصة العراقية عضواً في لجنة الأعمال في الاتحاد ولمدة سنة ، وفي عام 2010 دخل ضمن قاعدة البيانات التي يصدرها صندوق النقد العربي عن أسواق المال العربية (حمزة وعبد الحميد ، 2010 : 267-268) .

و تشرف على عمل السوق هيئة تتولى متابعة عمليات التداول للتأكد من التزام المشاركين في السوق باللوائح الصادرة عن الهيئة والتأكد من استفسار الشركات المدرجة لشروط وضوابط الإفصاح المستمر ومراقبة أعمال شركات الوساطة المالية لتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية للمستثمرين ، وبالنسبة للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، فأن إدارة السوق ألزمت الشركات بتقديم بياناتها المالية السنوية المقارنة ، وفي مدة لا تتجاوز (150) يوم بعد انتهاء السنة المالية والمتضمنة القوائم المالية الأساسية (الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية) زد على ذلك الكشوف الأخرى والأمور التوضيحية ، بالإضافة إلى إلزام الشركات بتقديم بيانات مالية فصلية لكل (3) أشهر تتضمن الميزانية وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح والخسائر مقارنة بالفصل السابق لنفس السنة مع الفصل الموازي له لسنة السابقة ، وان تفصح هذه المعلومات عن كل ما يحتاجه المستثمرين من بيانات ومعلومات وفق مبدأ الإفصاح استناداً للقاعدة رقم (6) وان يكون الإفصاح كافي والذي تستند عليه الشركات المساهمة في عمليات إعداد البيانات ونشرها (داود ، 2012 : 133) .

وتقسم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إلى سبع قطاعات (المصارف ، التأمين ، الاستثمار ، الخدمات ، الصناعي ، الفنادق والسياحة ، الزراعي) وتبلغ القيمة الاسمية لأي سهم دينار واحد .

وقد اختارت الباحثة القطاع الصناعي كمجتمع للبحث نظرا لتوفر البيانات المالية لهذه الشركات وللمدة التي يغطيها البحث . وقد اختارت الباحثة عينة تتكون من ست شركات من القطاع الصناعي وكما مبين في الجدول الاتي :-

جدول(1) أسماء شركات عينة البحث مع رموزها

رمز الشركة	اسم الشركة
A	الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة
B	الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية
C	المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية
D	الخيطة الحديثة
E	العراقية للسجاد والمفروشات
F	الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية

المصدر: إعداد الباحثان

ثانياً/ تقويم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية عينة البحث للمؤشرات المالية

سيتم هنا استخراج قيم المؤشرات المالية التي اشتقت من قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى وكالاتي :-

1 - مؤشر السيولة :- إن حساب مؤشر سيولة الشركات الصناعية عينة البحث يعتمد على قائمتي المركز المالي والدخل أولاً ، وأستخدام قائمة التدفقات النقدية ثانياً ، وبعد ذلك حساب متوسط مؤشر السيولة للقوائم المالية وكانت النتائج متباينة ، ويظهر الجدول (2) الاتي قيم مؤشر السيولة ومتوسط مؤشر السيولة المستخرجة من قائمتي الدخل والمركز المالي للشركات عينة البحث للمدة من 2010 - 2015 :-

جدول (2) قيم مؤشر السيولة ومتوسطها المستخرجة من قائمتي الدخل والمركز المالي للشركات عينة البحث وللمدة

2015 - 2010

متوسط مؤشر السيولة «1»	مؤشر السيولة بناء على قائمتي الدخل والمركز المالي للسنوات :-						رمز الشركة	اسم الشركة	ت
	2015	2014	2013	2012	2011	2010			
9.6726	0.0468	0.1305	26.9941	26.9607	2.8146	1.0892	A	الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة	1
12.5426	23.5466	21.363	10.3921	6.6812	6.1276	7.1451	B	الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية	2
6.7553	10.2781	5.6854	11.9358	2.3437	5.3818	4.9072	C	المنصور الدوائية	3

								والمستلزمات الطبية
1.5239	1.9862	2.6474	2.3435	1.4835	0.2694	0.4139	D	الخطاطة الحديثة
2.2105	2.7828	2.3445	1.952	2.1886	1.9743	2.0208	E	العراقية للسجاد والمفروشات
1.47965	0.8401	1.4474	2.0674	2.1433	1.6097	0.77	F	الوطنية للصناعات الكيماوية والبلستيكية

المصدر : إعداد الباحثان بناءً على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة البحث للمدة 2010 – 2015 وجدول (1) ¹ «1» يُستخرج القيمة المتوسطة للسيولة من خلال جمع قيم السيولة لكل شركة للمدة من 2010 – 2015 وقسمة المجموع على عدد السنوات (6).

و يتضح من الجدول (2) أن التحليل المالي لسيولة الوحدات الاقتصادية الصناعية عينة البحث وفق قائمتي الدخل والمركز المالي يظهر أن أقل قيمة متوسطة لمؤشر السيولة بلغ 1.47965 مرة الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلستيكية ، وهذا يعني إن كل دينار واحد من المطلوبات المتداولة للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلستيكية يقابلها 1.47965 دينار من الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقدية ، أما أعلى قيمة متوسطة لمؤشر السيولة فقد بلغ 12.5426 مرة شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والادوية البيطرية وهذا يعني إن كل دينار واحد من المطلوبات المتداولة لشركة شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والادوية البيطرية يقابلها 12.5426 دينار من الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقدية وهي حالة ممتازة .

كما يتبين من التحليل لسيولة الوحدات الاقتصادية عينة البحث وفق قائمتي الدخل والمركز المالي إن جميع الوحدات الاقتصادية عينة البحث سوف لن تواجه مشاكل في السيولة وستتمكن من سداد التزاماتها في مواعيدها المحددة، ويمكن ترتيب الوحدات الاقتصادية عينة البحث تنازلياً وفق مؤشر متوسط السيولة المستخرج من قائمة الدخل والمركز المالي كما يلي : B ، A ، C ، E ، D ، F ، أما مؤشر السيولة المستخرج من قائمة التدفقات النقدية للشركات عينة البحث للمدة 2010 – 2015 فيظهره الجدول (3) الآتي :-

جدول رقم (3) قيم مؤشر السيولة ومتوسطها المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية للشركات عينة البحث للمدة 2010 – 2015

متوسط مؤشر السيولة	مؤشر السيولة بناءً على قائمة التدفقات النقدية للسنوات :-						رمز الشركة	اسم الشركة	ت
	2015	2014	2013	2012	2011	2010			
-8.6296	0.0716	0.3005	-	-	-	0.9849	A	الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة	1
-0.4686	-	-2.8491	1.5407	-0.2386	2.2598	1.1738	B	الكندي لإنتاج اللقاحات والادوية البيطرية	2
2.7127	3.5802	1.6528	3.8909	1.6461	4.1563	1.3503	C	المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية	3
0.05725	0.6354	0.737	-1.3595	1.3462	-	-	D	الخطاطة الحديثة	4
0.0277	-	-0.1948	0.2494	-0.1455	0.2951	0.2353	E	العراقية للسجاد والمفروشات	5
-0.6950	-	-1.1535	-0.2379	-0.9272	-0.912	-	F	الوطنية للصناعات الكيماوية والبلستيكية	6
	0.2732					0.8172			
	0.8658					0.0737			

المصدر : إعداد الباحثان بناءً على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة البحث للمدة 2010 – 2015 و جدول (1).

يتضح من جدول(3) أن التحليل المالي لسيولة الوحدات الاقتصادية الصناعية عينة البحث وفق قائمة التدفقات النقدية إن أقل قيمة متوسطة لمؤشر السيولة وصل إلى (-8.6296) مرة شركة الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة ، وهذا يعني إن كل دينار واحد من المطلوبات المتداولة لشركة الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة يقابله عجز نقدي بمقدار (-8.6296) دينار من العمليات التشغيلية ، أي إن هذه الشركة لديها مشاكل في السيولة وسوف لن تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عندما يحين موعد استحقاقها ، أما أعلى قيمة متوسطة للسيولة فقد بلغ 2.7127 مرة شركة المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية وهذا يعني إن كل دينار واحد من التزامات المتداولة لشركة المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية يقابله تدفق نقدي صافي بمقدار 2.7127 دينار من العمليات التشغيلية، أ أي إن هذه الشركة يمكنها تسديد مطلوباتها المتداولة عندما يحين موعد استحقاقها ، كما يتبين من التحليل المالي لسيولة الوحدات الاقتصادية عينة البحث وفق قائمة التدفقات النقدية إن جميع الوحدات الاقتصادية عينة البحث باستثناء شركة المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية ستواجه مشاكل في السيولة وسوف لن تتمكن من سداد التزاماتها قصيرة الأجل عندما يحين موعد استحقاقها ، ويمكن ترتيب الوحدات الاقتصادية عينة البحث تنازلياً وفق مؤشر السيولة المستخرج من قائمة التدفقات النقدية كما يأتي : - C ، B ، D ، E ، F ، A .

ويظهر من الجدولين (2) و(3) إن نتائج التحليل المالي لسيولة الوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب قائمة التدفقات النقدية كانت مختلفة تماماً عن نتائج التحليل المالي لسيولة الوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي لشركة الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة احتلت المرتبة الأولى من حيث متوسط مؤشر السيولة بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي ، إلا أنها احتلت المرتبة الأخيرة من حيث متوسط مؤشر السيولة بموجب قائمة التدفقات النقدية ويظهر الجدول (8) متوسط السيولة للوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب قائمة الدخل والمركز المالي من جهة وبموجب قائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى .

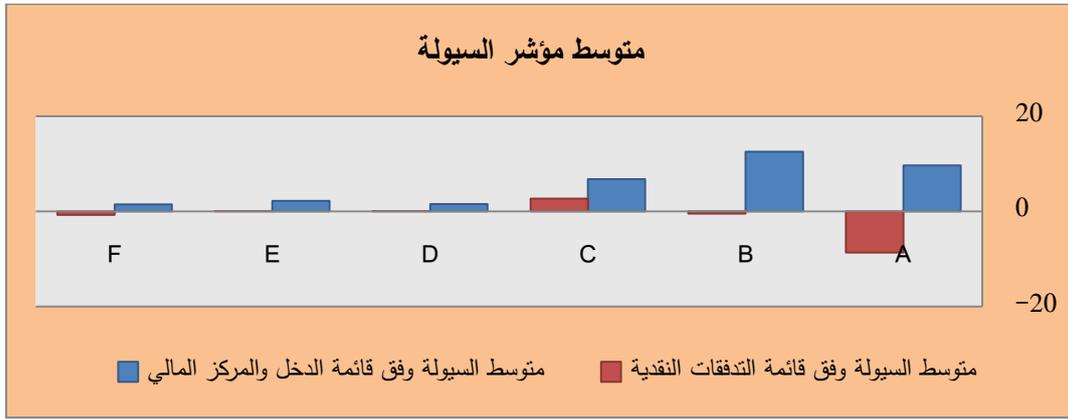
جدول(4)

متوسط مؤشر السيولة بموجب قائمة الدخل والمركز المالي من جهة وبموجب قائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى

اسم الشركة	رمز الشركة	متوسط السيولة وفق قائمة الدخل والمركز المالي	متوسط السيولة وفق قائمة التدفقات النقدية
الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة	A	9.6726	-8.6296
الكندي لإنتاج اللقاحات والادوية البيطرية	B	12.5426	-0.4686
المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية	C	6.7553	2.7127
الخباطة الحديثة	D	1.5239	0.05725
العراقية للسجاد والمفروشات	E	2.2105	0.0277
الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	F	1.47965	-0.695

المصدر :- أعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (2) و (3).

ويمكن تمثيل متوسط مؤشر السيولة بيانياً بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى كما في الشكل الآتي :-



شكل (1) التمثيل البياني لمتوسط مؤشر السيولة بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى
المصدر :- إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (4).

يلاحظ من الشكل السابق أن جميع متوسطات مؤشر السيولة بناء على قائمتي الدخل والمركز المالي كانت ايجابية وقد ظهر أعلى مستوى لها عند (شركة الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة) مما يدل على إن جميع الشركات تمتلك أصول سريعة التحول إلى نقدية ولا تواجه مشاكل في تصريف مخزونها بقيمة أكبر من تكاليف التصنيع والإنتاج وبالتالي سهولة تسديد التزاماتها المتداولة في مواعيد استحقاقها، إما متوسطات السيولة وفق قائمة التدفقات النقدية فقد أظهرت صورة مختلفة تماماً حيث تبين إن جميع الشركات عينة البحث (شركة C) ستواجه مشاكل في السيولة ولن تتمكن من سداد التزاماتها بالكامل في تواريخ استحقاقها، وقد أظهر أدنى مستوى لهذا المؤشر عند شركة الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة فبعدما كانت هذه الشركة متصدرة لمجموعتها في ظل التحليل المستند إلى قائمتي الدخل والمركز المالي أصبحت في المرتبة الأخير في ظل التحليل المستند إلى قائمة التدفقات النقدية، ولعل أهم أسباب التفاوت الحاصل إن نسب السيولة المعتمدة على قائمة التدفقات النقدية لاتأخذ بالحساب الذم المدينة غير المحصلة بخلاف النسب المعتمدة على قائمتي الدخل والمركز المالي حيث تأخذ بالحساب الذم المدينة غير المحصلة.

2 - مؤشر المديونية :-

أحتسب مؤشر المديونية للشركات عينة البحث بالاعتماد على قائمتي المركز المالي والدخل، ومن ثم احتساب متوسط نسب المديونية للمدة التي يغطيها البحث للقوائم المالية المختلفة وهنا كانت النتائج متباينة، ويظهر الجدول (5) الأتي مؤشر المديونية وفق قائمتي الدخل والمركز المالي للشركات عينة البحث للمدة من 2010-2015.

جدول (5) قيم مؤشر المديونية ومتوسطها المستخرجة من قائمتي الدخل والمركز المالي للشركات عينة البحث وللمدة 2010-2015

متوسط مؤشر المديونية	مؤشر المديونية بناء على قائمتي الدخل والمركز المالي للسنوات :-						رمز الشركة	اسم الشركة	ت
	2015	2014	2013	2012	2011	2010			
0.8207	0.8735	0.5045	0.0863	0.0132	0.2514	3.1953	A	الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة	1
0.1903	0.0224	0.0266	0.06	0.855	0.0926	0.0853	B	الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية	2
0.1221	0.0599	0.1216	0.0597	0.3095	0.0926	0.0896	C	المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية	3
0.2134	0.2302	0.1395	0.1438	0.1549	0.1614	0.451	D	الخيطة الحديثة	4
0.5769	0.4106	0.5386	0.7334	0.5783	0.673	0.5278	E	العراقية للسجاد والمفروشات	5
0.8931	0.7587	0.4209	0.3598	0.3551	2.7468	0.7177	F	الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	6

المصدر : إعداد الباحثان بناءً على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة البحث للمدة 2010-2015 وجدول (1) .

يتضح من التحليل المالي لمديونية الوحدات الاقتصادية الصناعية عينة البحث وفق قائمتي الدخل والمركز المالي الظاهر في جدول (5) إن أقل قيمة متوسطة لمؤشر المديونية بلغت 0.1221 مرة شركة المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية ، وهذا يعني إن كل دينار واحد من حقوق الملكية (رأس المال ، الاحتياطيات ، الإرباح المحتجزة) لشركة المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية يقابله 0.1221 دينار من الديون الكلية للشركة (التزامات المتداولة وغير متداولة) وهي حالة ممتازة ،

إما أعلى قيمة متوسطة لمؤشر المديونية فقد بلغت 0.8931 مرة الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية ، وهذا يعني إن كل دينار واحد من حقوق الملكية لشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية يقابله 0.8931 دينار من ديونها الكلية وهو مؤشر جيد، إذا ما قورنت بمتوسط مؤشر السيولة والبالغ 1.4796² ، حيث يشير هذا المؤشر إلى إن موجودات الشركة المعنية قريبة من النقد وهذا يدعم قابليتها على تسديد التزاماتها مما يطمئن الدائنين على أموالهم ، كما يبين التحليل المالي لمديونية الوحدات الاقتصادية عينة البحث وفق قائمتي الدخل والمركز المالي إن جميع الشركات في وضع امن تقريباً من المخاطر التمويلية إذا ما قورنت بمتوسط مؤشر السيولة لها ومن ثم يمكن لها سداد التزاماتها في مواعيدها المحددة ، ويمكن ترتيب قوة الوحدات الاقتصادية الصناعية عينة البحث تنازلياً وفق مؤشر المديونية المستخرج من قائمتي الدخل والمركز المالي كما يأتي :- A ، E ، D ، B ، C .

² انظر متوسط السيولة للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية الظاهر في الجدول (6) .

³ انظر متوسط مؤشر السيولة لشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية الظاهر في جدول (7)

أما مؤشر المديونية المستخرج بموجب قائمة التدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية عينة البحث للمدة 2010 - 2015 فيظهره جدول (6) الآتي :-

جدول (6)

قيم مؤشر المديونية ومتوسطها المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية للشركات عينة البحث للمدة 2015 -2010

ت	اسم الشركة	رمز الشركة	نسب المديونية بناء على قائمة التدفقات النقدية للسنوات :-					متوسط مؤشر المديونية	
			2010	2011	2012	2013	2014		2015
1	الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة	A	1.0152	-0.5803	-0.0365	-0.0415	3.3275	13.957	2.9402
2	الكندي لأنتاج اللقاحات والادوية البيطرية	B	0.8519	0.4425	-4.1908	0.649	-0.2128	0.4214	-0.3398
3	المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية	C	0.4866	0.2405	0.6074	0.257	0.605	0.0279	0.3707
6	الخيطة الحديثة	D	-	-1.2235	0.7496	-0.7355	1.3567	1.5737	-0.5530
4	العراقية للسجاد والمفروشات	E	4.2495	3.3879	-6.8685	4.0087	-5.1326	-3.6592	-0.6690
5	الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	F	13.968	-2.5977	-1.0784	-4.2019	-0.8669	-1.1549	-3.9779

المصدر : إعداد الباحثان بناءً على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة البحث للمدة 2010-2015 و جدول (1) .

يتضح من جدول (6) إن التحليل المالي لمديونية الوحدات الاقتصادية الصناعية عينة البحث وفق قائمة التدفقات النقدية إن اقل قيمة متوسطة لمؤشر المديونية وصل إلى (-3.9779) مرة الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية وهذا يعني إن كل دينار واحد من العجز النقدي التشغيلي للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية يقابله (-3.9779) دينار من الديون الكلية للشركة وعند مقارنة هذا المؤشر مع متوسط السيولة للشركة المعنية والبالغ (-0.695) مرة "3" نجد إن الشركة المعنية لديها عجز في النقد من العمليات التشغيلية وهذا يعني ضعفها على سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها .

إما أعلى قيمة متوسطة لمؤشر المديونية فقد بلغت 2.9402 مرة الشركة الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة ، وهذا يعني إن كل دينار واحد من التدفقات النقدية التشغيلية يقابله 2.9402 دينار من ديونها الكلية وهذه النسبة غير مقبولة لأنها مرتفعة وبالتالي احتمال تعرض الشركة المعنية لمخاطر التمويل ومخاطر عدم إمكانية الشركة من سداد التزاماتها الكلية في مواعيد استحقاقها ، ويعزز هذا الاستنتاج متوسط مؤشر السيولة لهذه الشركة حيث بلغ (-8.6296) مرة "1" ، وهذا يشير إلى ان الشركة لديها عجز نقدي من العمليات التشغيلية وهذا يؤكد عدم قدرتها على تسديد التزاماتها مما يخلق وبزعم الدائنين على أموالهم .

كما يبين التحليل المالي لمؤشر المديونية للوحدات الاقتصادية عينة البحث وفق قائمة التدفقات النقدية إن جميع الشركات عينة البحث (بإستثناء شركة C) هناك احتمال تعرضها لمشاكل عدم سداد التزاماتها الكلية في مواعيد استحقاقها إضافة إلى المخاطر التمويلية التي قد تتعرض لها .

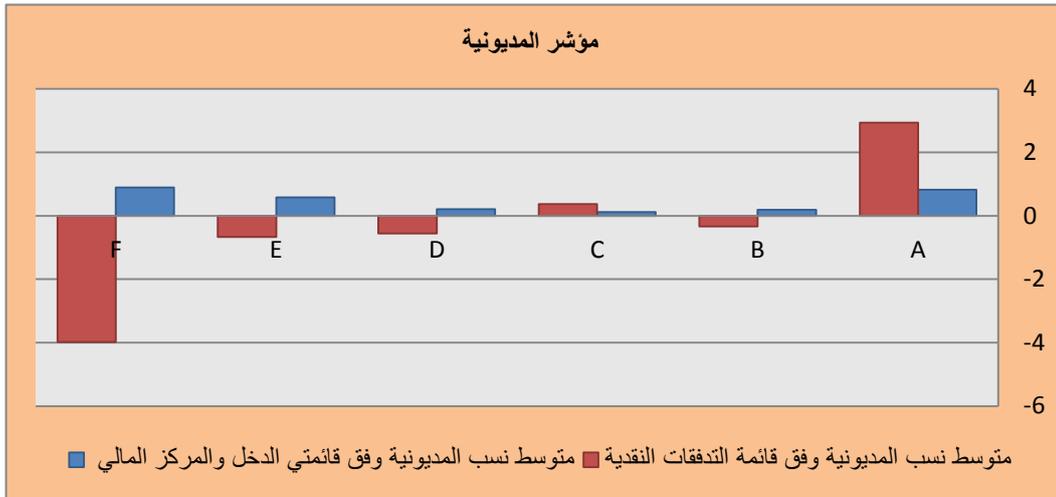
ويمكن ترتيب قوة الوحدات الاقتصادية عينة البحث تنازلياً وفق مؤشر المديونية المستخرج من قائمة التدفقات النقدية كما يلي : - A ، B ، C ، D ، E ، F ، ويظهر من الجدولين (5) و(6) إن نتائج التحليل المالي لمديونية الوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب قائمة التدفقات النقدية كانت مختلفة عن نتائج التحليل المالي لمديونية الوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي لشركة الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة احتلت المرتبة الخامسة من حيث قوة متوسط مؤشر المديونية بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي ، إلا أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث قوة متوسط مؤشر المديونية بموجب قائمة التدفقات النقدية ، ويظهر الجدول (7) متوسط مؤشر المديونية للوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب قائمة الدخل والمركز المالي من جهة وبموجب قائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى .

جدول (7) متوسط نسب المديونية بموجب قائمة الدخل والمركز المالي من جهة وبموجب قائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى .

اسم الشركة	رمز الشركة	متوسط نسب المديونية وفق قائمتي الدخل والمركز المالي	متوسط نسب المديونية وفق قائمة التدفقات النقدية
الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة	A	0.8207	2.9402
الكندي لأنتاج اللقاحات والادوية البيطرية	B	0.1903	-0.3398
المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية	C	0.1221	0.3707
الخيطة الحديثة	D	0.2134	-0.5530
العراقية للسجاد والمفروشات	E	0.5769	-0.6690
الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	F	0.8931	-3.9779

المصدر :- إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (5) و(6) .

ويمكن تمثيل متوسط مؤشر المديونية بيانياً بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى كما في الشكل الآتي :



شكل (2) التمثيل البياني لمتوسط مؤشر المديونية بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى

المصدر :- إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (7)

ويلاحظ من الشكل أعلاه التفاوت الكبير والواضح بين متوسطات مؤشر المديونية بناءً على قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى ومن ثم يمكن تصور مدى التأثير الذي يحدثه كل من التحليلين على متخذي القرارات، حيث إن متوسط مؤشر المديونية بناءً على قائمتي الدخل والمركز المالي للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية يظهر ارتفاعاً قياساً بمتوسطات المديونية لبقية الشركات، في حين إن متوسط مؤشر المديونية لنفس الشركة بناءً على قائمة التدفقات النقدية يظهر بأدنى مستوى قياساً بمتوسطات مؤشر المديونية لبقية الشركات .

3 - مؤشر الربحية :-

أحتسب مؤشر الربحية للشركات عينة البحث بالاعتماد على المركز المالي والدخل من جهة والتدفقات النقدية من جهة أخرى ، ومن ثم احتساب متوسط نسب الربحية للمدة التي يغطيها البحث للقوائم المالية المختلفة وهنا كانت النتائج متباينة ، ويظهر الجدول (8) الآتي مؤشر الربحية المستخرج من قائمتي الدخل والمركز المالي للمدة 2010 - 2015 .

"1" انظر متوسط مؤشر السيولة لشركة الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة الظاهر في جدول (7)

جدول (8) مؤشر الربحية المستخرج من قائمتي الدخل والمركز المالي للشركات عينة البحث وللمدة - 2015
2010

متوسط مؤشر الربحية	نسب الربحية بناء على قائمتي الدخل والمركز المالي للسنوات :-						رمز الشركة	اسم الشركة	ت
	2015	2014	2013	2012	2011	2010			
0.0295	0.0132	0.0386	0.0383	0.018	0.0157	0.0534	A	الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة	1
0.6270	3.2507	-0.0409	0.0789	0.1349	0.164	0.1745	B	الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية	2
0.0417	0.0563	0.0483	0.0337	0.0648	0.0236	0.0236	C	المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية	3
2.18395	0.1725	0.0997	1.106	2.6067	9.3947	- 0.2759	D	الخيطة الحديثة	4
0.0542	0.0582	0.0529	0.0532	0.0595	0.0541	0.0478	E	العراقية للسجاد والمفروشات	5
-0.6639	-0.3274	-0.3249	-0.8731	-2.2613	- 0.1811	-0.016	F	الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	6

المصدر : إعداد الباحثان بناءً على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة البحث للمدة 2010-2015 وجدول (1).

يتضح من الجدول (8) إن التحليل المالي لربحية الوحدات الاقتصادية الصناعية عينة البحث وفق قائمتي الدخل والمركز المالي يظهر أن أقل قيمة متوسطة لمؤشر العائد على الأصول بلغ (-0.6639) مرة الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية ، وهذا يعني إن كل دينار واحد مستثمر في أصول الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية يقابله خسارة بمقدار (0.6639) دينار وهو مؤشر سيئ ، إما أعلى قيمة متوسطة لمؤشر العائد على الأصول فقد بلغت 2.18395 مرة شركة الخيطة الحديثة، وهذا يعني إن كل دينار واحد مستثمر في أصول شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية يقابله عائد بمقدار 2.18395 دينار وهي نسبة جيدة .

كما يتبين من التحليل المالي لمؤشر الربحية إن أغلب الوحدات الاقتصادية عينة البحث وفق قائمتي الدخل والمركز المالي قادرة على توليد عائد مقبول نوعاً ما من استثمار الأصول باستثناء شركة F (بغض النظر عن الطريقة التي تُمول الأصول) بنسب مقبولة، ويمكن ترتيب قوة الوحدات الاقتصادية الصناعية عينة البحث تنازلياً وفق مؤشر العائد على الأصول المستخرج من قائمتي الدخل والمركز المالي كما يأتي :- B ، D ، E ، C ، A ، F ، أما مؤشر الربحية المستخرج من قائمة التدفقات النقدية للشركات عينة البحث للمدة 2010 - 2015 فيظهره الجدول (9) الآتي :-

جدول (9)

مؤشر الربحية المستخرج من قائمة التدفقات النقدية للشركات عينة البحث ولمدة 2010-2015

متوسط مؤشر الربحية	مؤشر الربحية بناء على قائمة التدفقات النقدية						رمز الشركة	اسم الشركة	ت
	2015	2014	2013	2012	2011	2010			
-0.0040	0.0334	0.1012	- 0.2059	-0.3569	- 0.3462	0.75	A	الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة	1
0.04905	0.0521	-0.1218	0.0873	-0.0187	0.2032	0.0922	B	الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية	2
0.5555	2.0245	0.1792	0.2192	0.389	0.3523	0.169	C	المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية	3
0.0275	0.1189	0.0902	- 0.1709	0.1789	- 0.1135	0.0616	D	الخيطة الحديثة	4
0.0176	- 0.0783	-0.0682	0.1055	-0.0533	0.1187	0.0813	E	العراقية للسجاد والمفروشات	5
-1.1045	- 0.3735	-0.3417	- 0.6298	-2.4302	- 2.8221	- 0.0302	F	الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	6

المصدر : إعداد الباحثان بناءً على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة البحث للمدة 2015-2010 وجدول (1) .

يتضح من الجدول (9) أن التحليل المالي لربحية الوحدات الاقتصادية الصناعية عينة البحث وفق قائمة التدفقات النقدية يظهر أن أقل قيمة متوسطة لمؤشر الربحية بلغ (-1.1045) مره شركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية، وهذا يعني إن كل دينار واحد مستثمر من أصول الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية يولد عجز نقدي من العمليات التشغيلية بمقدار (1.1045) دينار من التدفقات النقدية التشغيلية للشركة وهو مؤشر سلبي .

أما أعلى قيمة متوسطة لمؤشر الربحية فقد بلغ 0.5555 مره شركة المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية ، وهذا يعني أن كل دينار واحد مستثمر في أصول شركة المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية يولد عائد بمقدار 0.5555 دينار من التدفقات النقدية التشغيلية وهي نسبة جيدة، حيث توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على كفاءة الشركة في استخدام أصولها ، وحافز للاستثمار في هذه الشركة في المستقبل .

كما يتبين من التحليل لمؤشر الربحية للوحدات الاقتصادية عينة البحث إن اغلب الوحدات الاقتصادية عينة البحث يمكن إن تولد تدفقات نقدية من استثمار الأصول بنسب متفاوتة بأستثناء شركتي (A ، F) ، ويمكن ترتيب قوة الوحدات الاقتصادية الصناعية عينة البحث وفق مؤشر الربحية المستخرج من قائمة التدفقات النقدية كما يأتي :- C ، B ، D ، E ، A ، F .

ويظهر من الجدولين (8) و(9) إن نتائج التحليل لمؤشر الربحية للوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب قائمة التدفقات كانت مختلفة تماماً عن نتائج التحليل لمؤشر الربحية للوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي لشركة الخياطة الحديثة احتلت المرتبة الثانية من حيث قوة متوسط مؤشر الربحية بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي ، إلا أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث قوة متوسط مؤشر الربحية بموجب قائمة التدفقات النقدية أما شركة المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية فقد احتلت المرتبة الرابعة من حيث قوة متوسط مؤشر الربحية بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي ، إلا أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث قوة متوسط مؤشر الربحية بموجب قائمة التدفقات النقدية ، ويظهر الجدول (10) متوسط الربحية للوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب قائمة الدخل والمركز المالي من جهة وبموجب قائمة التدفقات النقدية من جهة آخر

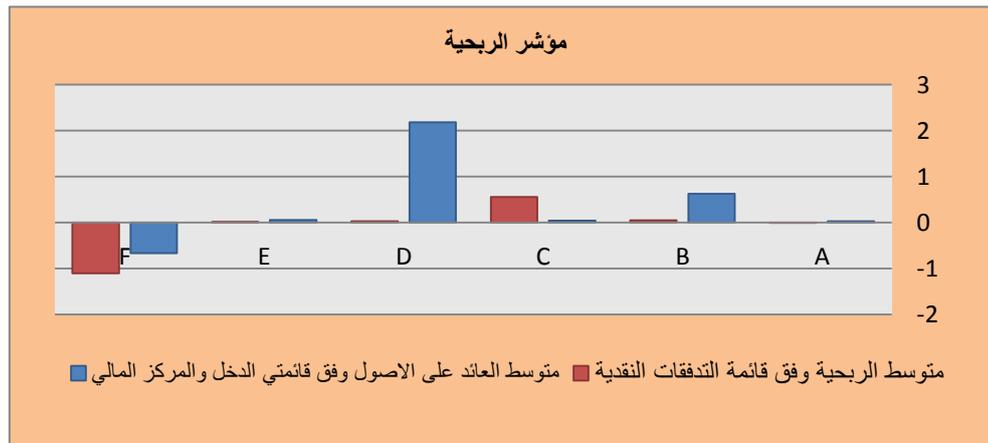
جدول (10)

متوسط الربحية بموجب قائمة الدخل والمركز المالي من جهة وبموجب قائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى

اسم الشركة	رمز الشركة	متوسط الربحية وفق قائمتي الدخل والمركز المالي	متوسط الربحية وفق قائمة التدفقات النقدية
الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة	A	0.0295	-0.0040
الكندي لإنتاج اللقاحات والادوية البيطرية	B	0.6270	0.04905
المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية	C	0.0417	0.5555
الخياطة الحديثة	D	2.18395	0.0275
العراقية للسجاد والمفروشات	E	0.0542	0.0176
الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	F	-0.6639	-1.1045

المصدر:- إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (8) و(9) .

ويمكن تمثيل متوسط مؤشر الربحية بيانياً بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى كما في الشكل (3) :-



شكل (3) التمثيل البياني لمتوسط مؤشر الربحية بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى المصدر :- إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (10)

يلاحظ من الشكل السابق أن هناك اختلاف واضح في نتائج التحليل المالي، حيث أن متوسط مؤشر الربحية المعتمد على قائمتي الدخل والمركز المالي يظهر بأن أعلى مستوى متوسط للربحية عند شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية قياساً ببقية الشركات، وتعني ارتفاع هذه النسبة إن الشركة قادرة على توليد عائد من الأصول، أما أدنى مستوى متوسط للربحية فهو عند شركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية فإنه يدل على إن الشركة تواجه صعوبة في توليد الأرباح بالاعتماد على الأصول، في حين إن أعلى متوسط مؤشر الربحية هو عند شركة المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية وفق قائمة التدفقات النقدية يظهر بالمرتبة الأولى بعدما كان المرتبة الرابعة وفق قائمتي الدخل والمركز المالي، وهذا الاختلاف قد يعود إلى كثير من الأسباب أهمها أنه يستخدم مبدأ الاستحقاق في أعداد قائمتي الدخل والمركز المالي في حين يعتمد على الأساس النقدي في أعداد قائمة التدفقات النقدية.

4 - مؤشر الأرباح الموزعة :-

أحتسب مؤشر الأرباح الموزعة في هذا الجدول للشركات الصناعية عينة البحث بالاعتماد على المركز المالي والدخل من جهة والتدفقات النقدية من جهة أخرى، وهنا كانت النتائج متباينة ويظهر الجدول (11) الآتي مؤشر الأرباح الموزعة المستخرجة من قائمتي الدخل والمركز المالي للشركات عينة البحث للمدة 2010 - 2015.

جدول (11)

مؤشر الأرباح الموزعة المستخرجة من قائمتي الدخل والمركز المالي للشركات عينة البحث وللمدة - 2015 2010

متوسط مؤشر الأرباح الموزعة	مؤشر الأرباح الموزعة بناءً على قائمتي الدخل والمركز المالي للسنوات :-						رمز الشركة	اسم الشركة	ت
	2015	2014	2013	2012	2011	2010			
0.6971	0.5983	0.0667	0.6683	0.95	0.9499	0.9499	A	الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة	1
1.01458	0.3752	0	0.6824	0.6913	0.6903	3.6483	B	الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية	2
0.5897	0.6823	0.6823	0.1267	0.6823	0.6918	0.6732	C	المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية	3
0.9568	0.9499	0.9501	0.95	0.9499	0.9411	1	D	الخيطة الحديثة	4
0.5850	0.6873	0.7446	0.6757	0.687	0.4981	0.2178	E	العراقية للسجاد والمفروشات	5
1	1	1	1	1	1	1	F	الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	6

المصدر : إعداد الباحثان بناءً على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة البحث للمدة

2010-2015 و جدول (1)

يتضح من الجدول (11) إن التحليل المالي لنسب الإرباح الموزعة للوحدات الاقتصادية الصناعية عينة البحث وفق قائمتي الدخل والمركز المالي يظهر إن اقل قيمة متوسطة لنسب الإرباح الموزعة بلغت 0.5850 مرة الشركة العراقية للسجاد والمفروشات، وتعني مقدار ما يُوزع من إرباح لأسهم العادية من الإرباح المحققة الشركة العراقية للسجاد والمفروشات بمقدار 0.5850 دينار أي ان الشركة في وضع مالي لايمكنها من تسديد التزاماتها تجاه المساهمين بالكامل .

إما اعلى قيمة متوسطة لمؤشر الإرباح الموزعة فقد بلغت 1.01458 مرة شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية ، وهذا إن الإرباح المتحققة تُوزع بمقدار 1.01458 دينار لكل سهم وهي نسبة جيدة ، أي إن شركات عينة البحث اغلبها لديها القدرة بنسب مقبولة على توليد صافي إرباح تستطيع معها الوفاء بالتزاماتها من توزيعات الإرباح وهذا ما أظهره التحليل المالي للوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي.

ويمكن ترتيب الوحدات الاقتصادية عينة البحث وفق مؤشر الإرباح الموزعة المستخرج من قائمتي الدخل والمركز المالي كما يأتي :-

B ، F ، D ، A ، C ، E ، اما مؤشر التوزيعات النقدية المستخرج من قائمة التدفقات النقدية للشركات عينة البحث للمدة 2010 - 2015 فيظهره جدول (12) الآتي :

جدول (12)

نسب الإرباح الموزعة المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية للشركات عينة البحث للمدة 2010 - 2015

متوسط مؤشر الإرباح الموزعة	نسب الإرباح الموزعة بناء على قائمة التدفقات النقدية						رمز الشركة	اسم الشركة	ت
	2015	2014	2013	2012	2011	2010			
0.01915	0.2374	0.0255	-0.1245	-0.048	-0.0432	0.0677	A	الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة	1
-0.6362	0.0742	0	0.7214	-6.017	0.0604	1.3433	B	الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية	2
0.0716	0.0142	0.2185	0.0169	0.0149	0.0215	0.1441	C	المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية	3
1.05785	1.378	1.1493	-0.589	0.0138	-0.0778	4.4728	D	الخيطة الحديثة	4
-0.0975	-0.3432	-1.4118	0.3406	-0.7674	0.2269	1.3695	E	العراقية للسجاد والمفروشات	5
-1.0337	-0.1098	-0.1016	-0.4006	-0.1067	-4.4124	-1.2911	F	الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	6

المصدر : إعداد الباحثان بناءً على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة البحث للمدة 2010-2015 وجدول (1) .

يتضح من الجدول رقم (12) إن التحليل لمؤشر التوزيعات النقدية للوحدات الاقتصادية عينة البحث وفق قائمة التدفقات النقدية يظهر إن اقل قيمة متوسطة لمؤشر التوزيعات النقدية وصل إلى (-0.6362) مرة شركة

الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية، وهذا يعني إن كل دينار من صافي التدفقات النقدية التشغيلية لشركة لا يمكن إن يغطي التزامات الشركة من توزيعات الأرباح وإنما عجز في التدفقات النقدية بمقدار (-0.6362) دينار، إما اعلي قيمة متوسطة لمؤشر التوزيعات النقدية فقد بلغ 1.05785 مرة شركة الخياطة الحديثة، وهذا يعني إن كل دينار من صافي التدفق النقدي التشغيلي لشركة الخياطة الحديثة يمكن إن يغطي التزامات الشركة من توزيعات الأرباح بمقدار 1.05785 دينار وهي نسبة جيدة، كما يتبين من التحليل المالي لتوزيعات النقدية للوحدات الاقتصادية عينة البحث وفق قائمة التدفقات النقدية أن اغلب الوحدات الاقتصادية تجد صعوبة في توليد تدفقات نقدية كافية للوفاء بالتزامات الوحدة الاقتصادية من توزيعات الأرباح منها شركة (F، E، D)، ويمكن ترتيب الوحدات الاقتصادية عينة البحث تنازلياً وفق مؤشر التوزيعات النقدية المستخرج من قائمة التدفقات النقدية كما يلي: D-، C، A، F، E، B، ويظهر الجدولين (11) (12) أن نتائج التحليل المالي لنسب الأرباح الموزعة للوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب بقائمة التدفقات النقدية كانت مختلفة تماماً عن نتائج التحليل المالي لنسب الأرباح الموزعة للوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي لشركة الكندي لإنتاج اللقاحات والداوية احتلت المرتبة الأولى من حيث متوسط الأرباح الموزعة بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي، إلا أنها احتلت المرتبة الأخيرة من حيث متوسط الأرباح الموزعة بموجب قائمة التدفقات النقدية، ويظهر الجدول (13) متوسط الأرباح الموزعة للوحدات الاقتصادية عينة البحث بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وبموجب قائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى.

جدول (13)

متوسط الأرباح الموزعة بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وبموجب قائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى

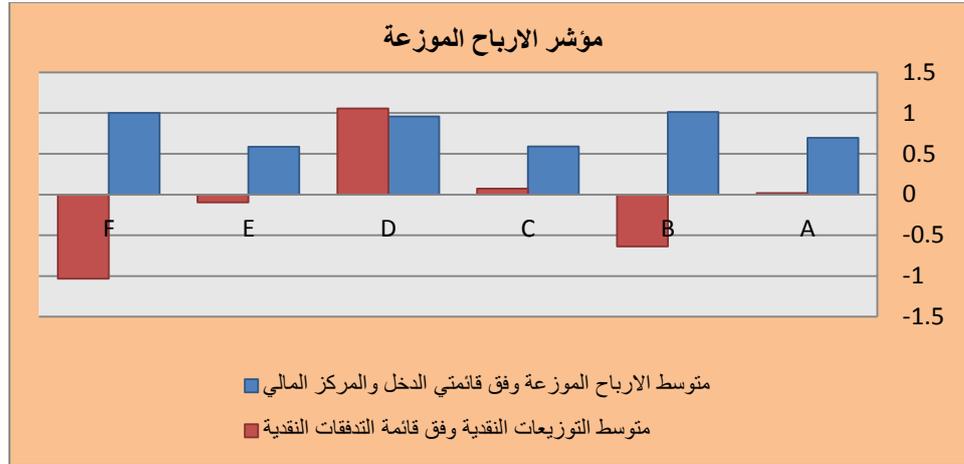
اسم الشركة	رمز الشركة	متوسط الأرباح الموزعة وفق قائمتي الدخل والمركز المالي	متوسط التوزيعات النقدية وفق قائمة التدفقات النقدية
الصناعات الكيماوية العصرية المساهمة	A	0.6971	0.01915
الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية	B	1.01458	-0.6362
المنصور الدوائية والمستلزمات الطبية	C	0.5897	0.0716
الخياطة الحديثة	D	0.9568	1.05785
العراقية للسجاد والمفروشات	E	0.5850	-0.0975
الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	F	1	-1.0337

المصدر:- إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (12) و(13).

ويمكن تمثيل متوسط الأرباح الموزعة بيانياً بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وبموجب قائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى كما في الشكل (4) الآتي:-

شكل (4)

التمثيل البياني لمتوسط الأرباح الموزعة بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وبموجب قائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى



المصدر :- إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (13)

يلاحظ من أعلاه إن هناك اختلاف واضح لمتوسطات مؤشر الأرباح الموزعة المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي وبين متوسطات مؤشر التوزيعات النقدية وفق قائمة التدفقات النقدية ، حيث يظهر الشكل متوسط مؤشر الأرباح الموزعة لشركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية في أعلى مستوى قياسا ببقية الشركات ، وتعني هذه النسبة مقدار توزيع الأرباح على المساهمين ، إذ تقوم اغلب الشركات بالاحتفاظ بجزء من إرباحها المتحققة على شكل إرباح مدورة واحتياطيات ، في حين متوسط مؤشر التوزيعات النقدية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لنفس الشركة يظهر بمستوى منخفض قياسا بمتوسط مؤشر الأرباح الموزعة وفق قائمتي الدخل والمركز المالي ، وقد يعود سبب هذا التفاوت الحاصل إلى إن قائمتي الدخل والمركز المالي تعتمد على مبدأ الاستحقاق وتعني إيرادات ومصروفات غير الفعلية (حقيقية) التي تُهمل في قائمة التدفقات النقدية التي تأخذ بالحساب الإيرادات والمصروفات الفعلية فقط وهذا يؤدي إلى تخفيض صافي التدفق النقدي التشغيلي .

إن جميع نتائج التحليل المالي الذي طبق على القوائم المالية المختلفة دلت على وجود اختلاف في نتائج تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة عينة البحث بغض النظر إن كان هذا الاختلاف بالزيادة أو النقصان وهذا الاختلاف في نتائج التحليل كان سببه وجود اختلاف في طبيعة البيانات والمعلومات المالية التي تفصح عنها كل نوع من القوائم المالية على حدة كما يبين التحليل أعلاه، وهذا يثبت الفرضية الأولى التي تنص على أن تحليل قائمة التدفق النقدي من جهة ومقارنته مع تحليل قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة أخرى سيؤدي إلى القضاء على الضبابية في الرؤيا وإعطاء صورة أكثر وضوحاً وبالتالي توفير معلومات ملائمة تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية .

ثانيا / التحليل الإحصائي لنتائج التحليل المالي

سيجري التحليل الإحصائي لنتائج التحليل المالي باستخدام قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى لغرض التأكد من صحة قبول الفرضية الأساسية من خلال برنامج (Minitab) بواسطة الحاسوب وذلك لمعرفة مدى تأثير نتائج التحليل المالي باستخدام قائمتي المركز المالي والدخل باحتساب

متغير مستقل على نتائج التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية كمتغير تابع، حيث أن الانحدار الخطي يحدد لنا قيمة للمعامل الذي يبين مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع .
وعُلجت بيانات المتغير التابع والمتغير المستقل باللوغارتم الطبيعي (ln) بعد ذلك أُجريت تحليل الانحدار للبيانات المعالجة ، وقد أُشير إلى المتغير المستقل بالرمز ln X (وهو يشير إلى نتائج التحليل المالي باستخدام قائمتي الدخل والمركز المالي والمعالجة باللوغارتم الطبيعي ln) ، كما تم الإشارة إلى المتغير التابع بالرمز ln Y (وهو يشير إلى نتائج التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية والمعالجة باللوغارتم الطبيعي ln)، وقد ظهرت نتائج التحليل على شاشة الحاسب الآلي بعد استبعاد المشاهدات غير العادية كما في الجدول الآتي:

جدول (14)

نتائج التحليل الاحصائي لنتائج التحليل المالي المستند على قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة اخرى

Regression Analysis: ln Y versus ln X					
Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	38.16	38.155	23.96	0.000
ln X	1	38.16	38.155	23.96	0.000
Error	67	106.72	1.593		
Lack-of-Fit	63	91.93	1.459	0.39	0.951
Pure Error	4	14.79	3.697		
Total	68	144.87			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
1.26205	26.34%	25.24%	22.83%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	-0.486	0.172	-2.82	0.006	
ln X	0.4011	0.0820	4.89	0.000	1.00
Regression Equation					
ln Y = -0.486 + 0.4011 ln X					
Durbin-Watson Statistic					
Durbin-Watson Statistic = 1.68502					

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج الاحصائي Minitab

يتضح من نتائج التحليل الاحصائي لنتائج التحليل المالي الظاهرة في جدول (18) الآتي :-

1- أن معادلة الانحدار المقدره التي تصور العلاقة بين نتائج التحليل المالي وفق قائمتي الدخل والمركز المالي كمتغير مستقل من جهة ونتائج التحليل المالي من وفق قائمة التدفقات النقدية كمتغير تابع من جهة اخرى كالآتي :-

$$\ln Y = -0.486 + 0.4011 \ln X$$

2 - لغرض معرفة نسبة التغير في المتغير التابع التي تعود إلى التغير في المتغير المستقل نستخدم اختبار R^2 ، ومن ملاحظة الجدول (17) نجد ان معامل التحديد $R^2 = 26.34\%$ ومعامل التحديد المعدل $R^2(adj) = 25.24\%$ وهذا يعني ان المتغير المستقل (نتائج التحليل المالي بناء قائمتي الدخل والمركز المالي) يفسر 25.24% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (نتائج التحليل المالي بناء على قائمة التدفقات النقدية) والباقي يعود إلى عوامل اخرى منها طبيعة المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية .

3 - لغرض تحديد المعنوية الكلية لمعادلة الانحدار المقدره نستخدم اختبار (F) ، ويقصد به اختبار الشكل الدالي للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في نموذج الانحدار ، فعلى سبيل المثال اذا اخترنا نموذج الانحدار الخطي لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، فأن اختبار المعنوية الكلية يكون الهدف منه الاجابة على السؤال التالي :- هل الشكل الدالي المقترح (النموذج الخطي) هو نموذج مقبول لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ام لا ؟ حيث انه في حال النفي ينبغي ايجاد نموذج آخر يمكن ان يقدم وصف افضل للعلاقة بين متغيرات النموذج ، كما ان قبول الشكل الدالي المقترح له مدلول آخر وهو ان هناك معامل واحد على الاقل من معاملات نموذج الانحدار يختلف عن الصفر (معنوي) وتُختبر F وفق الفرضيين الآتيين :-

أ- الفرض العدمي H_0 : جميع معاملات الانحدار غير معنوية (لا تختلف عن الصفر).

ب- الفرض البديل H_1 : واحد على الاقل من معاملات الانحدار معنوية (تختلف عن الصفر).

ويمكن بيان نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار الظاهرة مع نتائج التحليل في جدول (14) كما في الجدول الآتي :-

جدول (15)

تحليل التباين ANOVA لمعادلة الانحدار الخطي المقدره لنتائج التحليل المالي

المصدر Source	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	قيمة F المحسبة	P. Value
الانحدار	1	38.16	38.155	23.96	0.000
الخطأ	67	106.72	1.593	*	*
الكلية	68	144.87	*	*	*

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (14)

ويتضح من جدول تحليل التباين : ان قيمة الاحتمال p. value تساوي 0.000 ، وهي اقل من مستوى المعنوية المعتمد 5% وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل (ان نموذج الانحدار غير معنوي) ، ومن ثم فان هناك واحد على الاقل من معاملات الانحدار له دلالة معنوية ويختلف عن الصفر وهي حالة جيدة .

4 - لغرض تحديد المعنوية الجزئية لمعادلة الانحدار المقدره لنتائج التحليل المالي نستخدم اختبار t ، وهو يعني اختبار معنوية معامل الانحدار للمتغير المستقل ، بالإضافة إلى ثابت الانحدار ، ويتم هذا الاختبار وفق الفرضيين الآتيين :-

$$H_0: B_0 = 0 \quad \text{أ - بالنسبة لـ } B_0$$

$$H_1: B_0 \neq 0$$

$$H_0: B_1 = 0 \quad \text{ب - بالنسبة لـ } B_1$$

$$H_1: B_1 \neq 0$$

والجدول الآتي يظهر نتيجة اختبار t :

جدول (16)

نتائج اختبار t لمعنوية معاملات الانحدار

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة أحصائي الاختبار (t)	P. VALUE
B_0	-0.486	-2.82	0.006
B_1	0.4011	4.89	0.000

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (14).

بالنسبة لـ B_0 ، نجد ان قيمة الاحتمال P. VALUE تساوي 0.006 وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 5% ، وبالتالي نرفض الفرض البديل القائل بأن المقدار الثابت في معادلة الانحدار المقدره هو معنوي وله دلالة معنوية وهي حالة جيدة.

أما بالنسبة لـ B_1 ، نجد ان قيمة الاحتمال P. VALUE يساوي 0.000 وهي اقل من من مستوى المعنوية المعتمد 5% ، وبالتالي نقبل الفرض البديل القائل بان معامل الانحدار B_1 في معادلة الانحدار المقدره هو معنوي وله دلالة معنوية وهي حالة جيدة.

5 - لغرض تحديد اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي نستخدم اختبار Normality Test لكلو مجروف - سيمنروف ، فلكي يمكن استخدام كل من اختبار (F) واختبار (t) ، سواء عند اختبار المعنوية الكلية او المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار يلزم توافر شروط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي ويكون هذا الاختبار وفق الفرضتين الاتيين :-

أ - الفرض العدمي H_0 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

ب- الفرض البديل H_1 : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي .

ويمكن بيان نتيجة الاختبار كما في الجدول الآتي :-

جدول (17)

اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بأستخدام اختبار لكلو مجروف - سيمنروف

الاحتمال p. value	عدد المشاهدات	احصائي اختبار Ks
> 0.150	69	0.073

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج الاحصائي Minitab .

يتضح من نتائج تحليل اختبار كلو مجروف-سيمنروف، ان قيمة p. value أكبر من 0.150 وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 5% ، وبالتالي فاننا نقبل الفرض العدمي القائل (ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي) وبالتالي الشرط الاول (شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي) من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوافر .

6- لغرض تحديد الاستقلال الذاتي للبواقي نستخدم اختبار Durbin – Watson ، ويمكن ارجاع اهمية دراسة الارتباط الذاتي للبواقي في تحليل الانحدار ، إلى ان وجود هذا الارتباط من شأنه ان يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ أقل من قيمته الحقيقية وبالتالي فان قيمة احصاءات الاختبار التي تعتمد هذا التباين مثل (F)، (t)، (R^2) ، تكون اكبر من قيمتها الحقيقية ، مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته ، ويكون هذا الاختبار وفق الفرضيين الآتيين :-

أ- الفرض العدمي H_0 : يوجد استقلال بين البواقي (لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

ب- الفرض البديل H_1 : لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

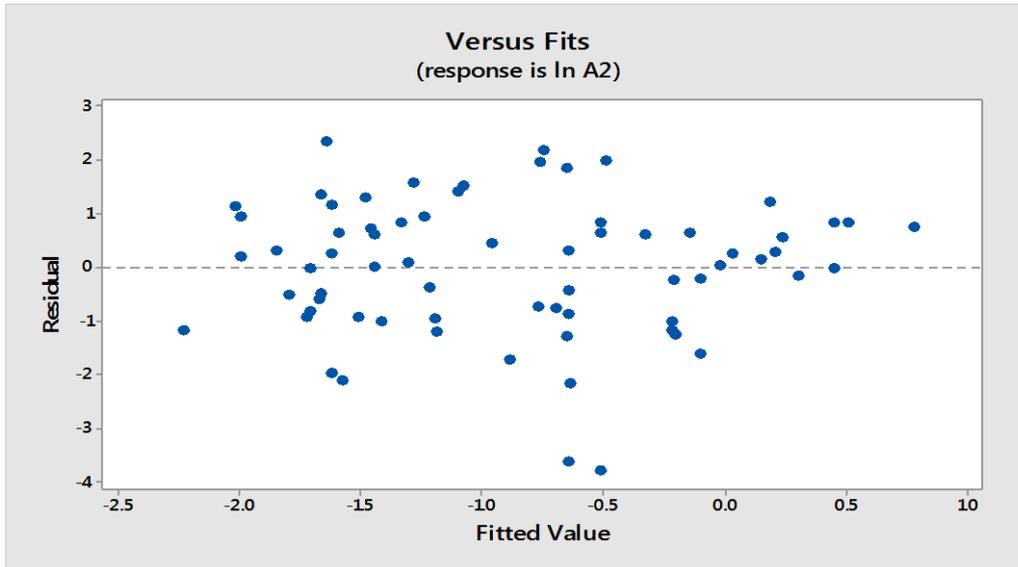
ومن نتائج التحليل الظاهرة جدول في (18) نجد ان قيمة DW المحتسبة تساوي 1.68502 (من نتائج التحليل الاحصائي في نافذة المخرجات) كما ان du يساوي 1.635 (من جدول القيم الحرجة لـ Durbin wastson عند $I = K$ (حيث ان عدد المتغيرات المستقلة في النموذج هو متغير واحد فقط) امام درجات حرية الخطأ= 67 (من جدول تحليل التباين) وعند مستوى معنوية 5% وبالتالي فأن قيمة DW المحتسبة (1.68502) اقل من قيمة du الجدولية (1.635) واقل من العدد 2 وكما يأتي :

وهذا يعني قبول الفرض العدمي القائل بانه يوجد استقلال بين البواقي (أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي) وبالتالي فان شرط الاستقلال الذاتي للبواقي من شروط طريقة المربعات الصغرى العادية متوافر .

7- لغرض اختبار تجانس البواقي(اختبار ثبات التباين) نرسم شكل انتشار البواقي مع القيم الاتجاهية Fitted Value كما في الشكل التالي :

شكل (5)

شكل انتشار البواقي مع القيم الاتجاهية من خلال تحليل الانحدار



المصدر :- اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج الاحصائي Minitab

يلاحظ من الشكل اعلاه ان انتشار البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل البواقي السالبة عن البواقي الموجبة) حيث انه لا يمكن رصد نمط او شكل محدد لهذه البواقي (بمعنى انه ليست متزايدة او متناقصة او تقع في جانب واحد) لذا نحكم هنا بعدم ثبات التباين، وبالتالي فان شرط ثبات التباين للبواقي من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوافر وهي حالة جيدة .

نستنتج مما تقدم ان نتائج التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية قد تأثرت بنتائج التحليل المالي لقائمتي الدخل والمركز المالي ، أي ان التغيير في نتائج التحليل المالي المعتمد على قائمتي الدخل والمركز المالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى التغيير في نتائج التحليل المالي بأستخدام قائمة التدفقات النقدية بمقدار (0.4011) وحدة وهذا ما يؤكد التفاوت الكبير بينهما .

ويشير معامل التحديد المعدل الظاهر في جدول (14) ان 25.24 % من التغيير في المتغير التابع (نتائج التحليل المالي وفق قائمة التدفقات النقدية) سببها التغيير في المتغير المستقل (نتائج التحليل المالي وفق قائمتي الدخل والمركز المالي) ، وان 74.76 % من التغييرات في المتغير التابع تعود إلى اسباب أخرى هي طبيعة المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية وهذا يؤكد قبول الفرضية الثانية التي تنص " ان الاختلاف في طبيعة المعلومات المجهزة وفق قائمتي الدخل والمركز المالي من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى تؤدي إلى التفاوت بين نتائج التحليل المالي وفق قائمتي الدخل والمركز المالي وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى " .

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

يتناول المبحث الرابع أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان من خلال دارسه الجانب النظري والعملية لموضوع البحث وهي :

1 - تعد المعلومات التي تفصح عنها قائمة التدفقات النقدية ملائمة لمستخدمي القوائم المالية بطريقة تمكنهم من تقويم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية.

2 - تعد قائمة التدفقات النقدية ، قائمة مكملة لقائمتي الدخل والمركز المالي وليس بديل عنها ولا يمكن الاستغناء عن أي واحد منها .

3 - تتصف قائمة التدفقات النقدية بأنها موضوعية قياساً ببقية القوائم المالية وذلك لأنها تأخذ بالحساب الإيرادات المستلمة والمصروفات المسددة فعلياً ،مقارنة بصافي الدخل والذي يمكن ان تتحكم به ادارة الوحدة الاقتصادية بطرق مختلفة كزيادة او تخفيض ايه مصروفات اختيارية ، أما قائمة التدفقات النقدية ليست عرضة لتحريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل .

4 - تفصح قائمة التدفقات النقدية عن معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية ومنهم إدارة الوحدة الاقتصادية ،المستثمرون المقرضون في معرفة سيولة الوحدة الاقتصادية ، مرونتها المالية ،مؤشرات جودة الارباح، بالإضافة إلى اداه تحليلية لتقييم اداء مصادر واستخدام النقد وبالتالي تقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية على تسديد التزاماتها .

5 - يمكن الاعتماد على المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بشكل أفضل من المؤشرات المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي ،لان قائمة التدفقات النقدية تأخذ اتجاهات مختلفاً عن الاتجاهات التي تقيسها المؤشرات المالية الاخرى المبنية على اساس الاستحقاق ، بالإضافة إلى امكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل اكبر من صافي الربح في اتخاذ قرارات الاقراض والاستثمار والعديد من القرارات الاقتصادية .

6 - أستخدم الطريقة المباشرة لأعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية العراقية، وتفضيل الطريقة المباشرة على الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية لما تقدمه من معلومات وإفصاح أكثر يفيد في عملية اتخاذ القرارات.

7 - يظهر التحليل المالي للقوائم المالية عدم التطابق ، وذلك بسبب وجود التباين في طبيعة البيانات والمعلومات المالية التي تفصح عنها القوائم المالية المختلفة ، ويمكن ارجاع الاختلاف في نتائج إلى اساس الاستحقاق المستخدم في اعداد قائمتي الدخل والمركز المالي والذي يعمل على تضخيم الارباح .

8 - يبين التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية وقائمتي الدخل والمركز المالي ان المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية اقل قيمة من المؤشرات المالية المستخرجة من قائمتي الدخل والمركز المالي وذلك بسبب الاسس التي تتبعها تلك القوائم ، حيث ان قائمتي الدخل والمركز المالي المبنية على اساس الاستحقاق تمثل الوضع المالي للوحدة الاقتصادي فقط ، ولاتهم بالوضع النقدي للوحدة الاقتصادية الذي يعد مهم ايضاً من خلال تحديث استثماراتها ، وتوزيع الارباح على المساهمين .

9 - أستنتج من خلال التحليل المالي ان كلما تزداد قيمة صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما انخفضت الحاجة إلى الاقتراض ،وبالتالي يقلل من لمخاطر الائتمانية للوحدة الاقتصادية التي ينظر اليها بشكل جدس الدائون .

10 - بينت نتائج التحليل الاحصائي ان نتائج التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية تأثرت بدرجة بسيطة بنتائج التحليل المالي لقائمتي الدخل والمركز المالي ، أي ان التغيير في نتائج التحليل المالي المعتمد على قائمتي الدخل والمركز المالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى التغيير في نتائج التحليل المالي باستخدام التدفقات النقدية بمقدار (0.4011) وحدة وهذا ما يؤكد التفاوت الكبير بينهما .

اما اهم التوصيات التي رآها الباحثان من خلال الاستنتاجات التي توصلت لها وهي :-

1 - ضرورة اعطاء اهتمام كافي لقائمة التدفقات النقدية والمؤشرات المالية المشتقة منها ادارة الوحدة الاقتصادية للقضاء على الضبابية في الرؤيا واعطاء صورة اكثر وضوحاً وبالتالي توفر معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية لتقويم الاداء المالي للوحدة الاقتصادية.

2 - اعطاء اهتمام بالمقاييس المعدة على الأساس النقدي أهمية حيث اتضح أن المقاييس المعدة على الأساس النقدي هي الأكثر قدرة بشكل عام على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

3 - ضرورة توعية مستخدمي القوائم المالية بأهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية ودورها في اعطاء التنبؤات بالتدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى ما تقدمه من مؤشرات تعكس سلامة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

4 - ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية العراقية التي بيت ضرورة الالتزام بالوحدات الاقتصادية باعداد قائمة التدفقات النقدية ووفقاً لطريق المباشرة لاعطاء معلومات خالية من التضليل، وتوفر اساس يمكن الاعتماد عليه لمقارنه اداء الوحدات الاقتصادية .

5 - ضرورة اعطاء اهتمام كافي بالموقع الالكتروني الخاص بسوق العراق للأوراق المالية ، بسبب ان هناك بعض الوحدات الاقتصادية غير ملتزمة بالقواعد المتعارف عليها في اعداد قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى ان بعض الوحدات الاقتصادية لم تقوم بأعدادها وفق الطريقة المباشرة.

6 - ضرورة قيام الباحثين بتوسيع نطاق دراستهم لشمول قطاعات اخرى موجودة في سوق العراق للأوراق المالية للوقوف على اسباب اخرى للتفاوت الحاصل ومدى تأثيرها على نتائج اعمال الوحدات الاقتصادية وتقييمها .

7 - ينبغي تطوير الاشخاص المعنيين بإعداد قائمة التدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتدريبهم على ضرورة ضبط اعداد تلك القائمة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية العراقية المتعلقة بهذا الشأن.

قائمة المصادر :-

❖ الكتب

- حداد، فايز سليم، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن/عمان م، الطبعة الثانية، 2009.
- حمد، منير شاكر ، أسماعيل، أسماعيل ، نور، عبد الناصر، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة/عمان، الطبعة الاولى، 2000 .
- حميدان، جمعة، حسام، خدش، محاسب عربي قانوني معتمد "ACPA" الورقة الثانية/المحاسبة، الأردن /عمان، 2013.

- الحناوي، محمد صالح، مصطفى ، نهال فريد، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، 2008.
- الحياي، وليد ناجي، الاتجاهات الحديث في التحليل المالي، الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، دار أثراء للنشر والتوزيع، 2009.
- دوريش، عبد الناصر محمد، مبادئ المحاسبة المالية (2) /التقويمات الجردية والافصاح المحاسبي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن/عمان، الطبعة الاولى، 2010.
- الشيخ، فهمي مصطفى، التحليل المالي، فلسطين/رام الله، الطبعة الاولى، 2008.
- قياسه، فراس، فهم التقارير المالية في المحاسبة والادارة، شعاع للنشر والعلوم، سوريا / حلب، الطبعة الاولى، 2006.
- النعيمي، عدنان تاية، الساقى، سعدون مهدي ، سلام ، عزمي سلام ، موسى ، شقيري نوري، الإدارة المالية/النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع ولطباعة، الطبعة الثالثة، 2009.
- النعيمي، عدنان تاية، التميمي ، أرشد فؤاد، " التحليل والتخطيط اتجاهات المعاصرة " ، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.
- نور، عبد الناصر أبراهيم، أبراهيم ، أيهاب نظمي، المحاسبة المتوسطة، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- ❖ الرسائل و البحوث والمجلات الدورية:-
- ابوتمام، ميساء محمد سعد، مدى أدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الابداعية على قائمة التدفقات النقدية، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الاوسط، 2013.
- حمزة ، حسن حميد ، عبد ، الحميد غسان رشاد ،سوق العراق للأوراق المالية /نشأته - تحليل وتقييم مؤشراته ، مركز دراسات الكوفة / العدد 24 ، 2012 .
- حسن، حكمت حمد، كشف التدفق النقدي:ضرورة ام ترف، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثاني، 2008.
- داود ، فالج عبد الحسن ، دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات دراسة استطلاعية على عينة من الوسطاء والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 2 / العدد3 ، 2012.
- دحدوح، حسين أحمد، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد/قسم المحاسبة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24/العدد الثاني، 2008.
- درغام،سوزان عطا، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(7)،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة،2008.
- الدينصوري، سالمهي محمد، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة العزفيد الحاج كضر /باتنة، 2009 .

- الساعدي، علاء عبد الحسن، الشاوي، الهام جعفر، أهمية قائمة التدفقات النقدية وتأثيرها على القرار الاستثماري، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد/15 العدد1، 2013.
- شندي، أديب قاسم، الاسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق الأوراق المالية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
- شومان، حسنين فيصل، الموسوي، كوثر حميد هاني، تحليل مدى انعكاس النسب المالية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية لتحركات اسعار الاسهم العادية/دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد37، 2015.
- شبيطة، معاذ فوزي، أبو نصار، محمد حسين، الربح المحاسبي والتدفقات النقدية كمقياس لاداء المنشأة، دراسات العلوم الادارية، المجلد /32 العدد2، 2005.
- العطوط، سامح مؤيد، الظاهر مفيد، أثر مقاييس التدفقات التغذية في تفسير العوائد السوقية العادية لاسهم، مجلة جامعة القدس المفتوحة لأبحاث والدراسات، العدد الحادي والعشرون، 2010.
- مالك، موسى فضل المولى، دور التحليل المالي في تقويم اداء المنشآت، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية /جامعة النيلين/الخرطوم، رسالة ماجستير، 2007.
- محمد، هيثم علي، أحمد، رشا عدنان، دور المعايير المحاسبية الدولية في رفع كفاءة عمل سوق العراق لأوراق المالية/دراسة تطبيقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 2014.
- محمد، أمال نوري، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والثلاثون، 2013.
- الهباش، محمد يوسف، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة، 2006.

❖ الكتب الاجنبية

1. Al-Brecht, wisteve, James, Stice, Swain, Monte, (EARL.K.STICE.28, James Distice, Monte R.swAin), **Accounting concepts and application**, Thomson-south/western, 2008.
2. Kieso, Donald , Weygandt, Jerry , Kimmel , paul , **Accounting principles** , courier-Kendallville, united stated America 2013.
3. Hodoie , Robert ,**Accounting a foundation**, south-western , 2008.
4. Kwok, Helen , **the effect of cash flow statement format on londers decisions**, the international of journal of accounting, 37/347-362, 2002.

5. Picquebourg , Alan Jonathan Duboisese , **The use falness of Direct cash flow statement under FFRS** , the university of Leeds , 2013.
6. Gitman, Lawrence J, 2006, **Principles of Managerial Finance**, (11th ed.), Boston: Addison Wesle
7. Porter , Gary , Curtis Norton , **financial accounting for Decision makers** , Thomson south western ,2007.